

مؤتمر نزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح من البعثة الدائمة لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى مكتب الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، بصفتها منسقة مجموعة ال ٢١

تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى مكتب الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، بأن تقدم طيه ورقة العمل بشأن نزع السلاح النووي الصادرة عن مجموعة ال ٢١.

وباسم مجموعة ال ٢١، تطلب البعثة الدائمة لجمهورية فييت نام الاشتراكية أن تصدر هذه الوثيقة بوصفها ورقة عمل رسمية لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٨.

وتعنتم البعثة الدائمة لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى مكتب الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف هذه الفرصة لتعرب مجدداً لأمانة مؤتمر نزع السلاح عن فائق احترامها وتقديرها.



نزع السلاح النووي

- ١- تكرر مجموعة الـ ٢١ التأكيد على أن مؤتمر نزع السلاح هو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح، وفي هذا السياق، تشدد المجموعة على أن نزع السلاح النووي هو أولى أولوياتها على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.
- ٢- وتكرر المجموعة الإعراب عن بالغ قلقها إزاء الخطر الذي يهدد بقاء البشرية من جراء استمرار وجود الأسلحة النووية واحتمال استعمالها أو التهديد باستعمالها. فما دامت توجد أسلحة نووية، سيظل خطر استعمالها وانتشارها قائماً.
- ٣- وتكرر المجموعة تأكيد موقفها المعرب عنه في بياناتها السابقة الموجهة إلى مؤتمر نزع السلاح، وتذكّر بالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة - وهي الدورة الاستثنائية الأولى المكرّسة لنزع السلاح - وبالقرار الأول للجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ١(١) لعام ١٩٤٦ المتخذ بالإجماع، الذي دعا إلى إزالة الأسلحة النووية من الترسانات الوطنية.
- ٤- وتشير بلدان حركة عدم الانحياز الأعضاء في الفريق إلى إعلان مؤتمر قمة طهران لعام ٢٠١٢ والوثيقة الختامية لحركة عدم الانحياز، والإعلان والوثيقة الختامية الصادرين عن مؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء الدول والحكومات في حركة عدم الانحياز الذي عقد في جزيرة مارغريتا، فنزويلا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، فضلاً عن الوثيقة الختامية للجلسة الثامنة عشرة لمنتصف المدة للاجتماع الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز، الذي عقد في باكو، جمهورية أذربيجان، في نيسان/أبريل ٢٠١٨.
- ٥- وفضلاً عن ذلك، خلصت محكمة العدل الدولية، في فتاها الصادرة في عام ١٩٩٦، إلى أن هناك التزاماً قائماً بالسعي بحسن نية إلى مواصلة مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وفي هذا الصدد، تذكّر المجموعة بدعمها القوي لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/72/58 بعنوان "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها".
- ٦- وقد أعاد إعلان الألفية في عام ٢٠٠٠ التأكيد أيضاً على التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تسعى جاهدة إلى إزالة أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الأسلحة النووية.
- ٧- وترحب المجموعة بالإعلان الرسمي، ولأول مرة في التاريخ، عن كون أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وذلك بمناسبة انعقاد القمة الثانية لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي عُقدت في هافانا، كوبا، يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وهو الإعلان الذي يتضمن التزام جميع دول تلك المنطقة بتعزيز نزع السلاح النووي باعتباره هدفاً ذا أولوية وبالإسهام في نزع السلاح بصورة عامة وكاملة. والأمل معقود على أن تلي هذا الإعلان إعلانات سياسية أخرى عن "مناطق سلام" في مناطق أخرى من العالم. وترحب المجموعة بإعلان كيتو السياسي، الذي اعتُمد في القمة الرابعة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي عُقدت في كيتو، إكوادور، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، والذي أُكِّد فيه مرة أخرى على التزام جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاربي بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين والاستقلال السياسي ونزع السلاح النووي الذي يفرضي إلى نزع السلاح على نحو عام وكامل ويمكن التحقق منه. وترحب المجموعة أيضاً بإعلان بونتا كانا السياسي، المعتمد في القمة الخامسة لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في بونتا كانا، الجمهورية الدومينيكية، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الذي يؤكد مجدداً أموراً منها التزام الجماعة بتحقيق حظر الأسلحة النووية وإزالتها على نحو كامل. وتعيد الجماعة تأكيد التزامها بتوطيد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصفها منطقة سلام وتبرز سميتها المميزة كأول منطقة على الإطلاق خالية من الأسلحة النووية أنشئت بموجب معاهدة تلاتيلولكو. وترحب المجموعة بالاحتفال في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٧، في المكسيك، بالذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة تلاتيلولكو في إطار عمل الدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٨- وترحب المجموعة بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة باسم معاهدة بليندانا، الموقعة في القاهرة، مصر، في عام ١٩٩٦. وتسعى المعاهدة التي دخلت حيز النفاذ في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، لمنع نشر الأجهزة النووية المتفجرة، وحظر اختبار الأسلحة النووية، والتخلص من النفايات المشعة في القارة. وقد أنشئت المفوضية الأفريقية للطاقة النووية بغية كفالة الامتثال للالتزامات بموجب هذه المعاهدة.

٩- وإذ تأخذ المجموعة علماً بما اتخذته الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل تخفيض ترساناتها، فإنها تكرر الإعراب عن قلقها البالغ إزاء بطء خطى التقدم نحو نزع السلاح النووي وعدم إحراز تقدم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية صوب إنجاز هدف الإزالة الكاملة لترساناتها النووية. وتؤكد المجموعة أهمية التنفيذ الفعال لتدابير ملموسة تفضي إلى جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية. ويتطلب ذلك إرادة سياسية متجددة من جانب المجتمع الدولي بغية إحراز تقدم متسارع الخطى في نزع السلاح النووي. وتأمل المجموعة في أن تغتنم جميع الدول كل الفرص التي تتيح بلوغ هذه الغاية.

١٠- وترحب المجموعة بعقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وبتناججه، وتعيد تأكيد قراراتها A/RES/70/34 وA/RES/72/251 المتصلين بمتابعة هذا الاجتماع. وقد كان الأمين العام السابق للأمم المتحدة مصيباً حين ذكر، في مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٥، أن "الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي قد برهن على أن هذه القضية ما زالت تشكل إحدى الأولويات الرئيسية وتستحق الاهتمام على أعلى المستويات". وفي هذا السياق، تؤيد المجموعة تأييداً تاماً أهداف هذا القرار، لا سيما دعوته إلى صدور قرار عاجل عن مؤتمر نزع السلاح بالبدء في مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، ولا سيما إبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية تحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتنص على تدميرها. وترحب المجموعة أيضاً بالقرار الداعي إلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن نزع السلاح النووي، في نيويورك في موعد أقصاه عام ٢٠١٨، من أجل استعراض التقدم المحرز في هذا الصدد. وترحب المجموعة مع التقدير بإعلان يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وترحب أيضاً بالاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي يُعقد كل عام للاحتفال بهذا اليوم الدولي والترويج له، وإبراز

الأحداث التي تُنظم حول العالم للاحتفال به، وتدعو الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات السنوية للاحتفال بهذا اليوم. وفي هذا السياق، تشير المجموعة إلى ورقة العمل التي قدمتها وتتضمنها الوثيقة CD/2063 والوثيقة CD/2067.

١١- وتعيد المجموعة تأكيد أهمية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. وتحيط المجموعة علماً بتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف من الجمعية العامة للأمم المتحدة "بوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه"، وتأمل في أن يساهم في المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما إبرام اتفاقية شاملة تحظر امتلاكها واستحداثها وإنتاجها وحيازتها وتجريبها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدميرها.

١٢- وتحيط المجموعة علماً باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ في مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض على صك ملزم قانوناً لحظر الأسلحة النووية، تمهيداً للقضاء التام عليها، عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥٨/٧١، وهو مؤتمر عُقد في نيويورك في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ آذار/مارس وفي الفترة من ١٥ حزيران/يونيه إلى ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧.

١٣- وفي هذا السياق، تعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء ما قد ينجم عن أي تفجير نووي من قتل وتدمير فوريين وعشوائيين وهائلين ومن عواقب كارثية طويلة الأجل على الصحة البشرية والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية الأخرى، وهو ما سيُعرض حياة الأجيال الحاضرة والقادمة للخطر. وفي هذا الصدد، تعتقد المجموعة أن الإدراك الكامل لعواقب الأسلحة النووية الكارثية يجب أن يكون الأساس الذي تقوم عليه جميع النهج والجهود والالتزامات الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي، من خلال عملية شاملة تشارك فيها جميع الدول.

١٤- وتتفق المجموعة مع الأمين العام السابق للأمم المتحدة على وجود إدراك متزايد للعواقب الإنسانية الكارثية لأي استعمال للأسلحة النووية، وترحب في هذا الصدد باستضافة المؤتمرات التي عُقدت بشأن هذا الموضوع في أوصلو يومي ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠١٣، وفي مكسيكو يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، وفي فيينا، يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

١٥- وترحب دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالروح التي تنطوي عليها النتائج التي توصلت إليها المؤتمرات المعنية بالتأثير الإنساني السلبي للأسلحة النووية وبالتعهدات والبيانات الوطنية التي قدمتها دول عديدة أثناء ومنذ مؤتمر فيينا بغية إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي بالتفاوض على تدابير فعالة ملزمة قانوناً، وخاصة إبرام اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، في إطار زمني محدد. وتدعو دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى تنفيذ تعهداتها الذي لا لبس فيه بإزالة ترساناتها النووية إزالة تامة تفضي إلى نزع السلاح النووي الذي تلتزم به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة. وبالنظر إلى العواقب الإنسانية الكارثية والأخطار غير المقبولة المرتبطة بتفجير سلاح نووي، فإن دول مجموعة الـ ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ستسعى إلى التعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في الجهود الرامية إلى حظر الأسلحة النووية وإزالتها. وفي هذا الصدد، تشير المجموعة إلى القرارات ذات الصلة التي اعتمدها دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الثمانية والسبعين.

١٦- وإذ تشدد المجموعة على التزامها الراسخ بنزع السلاح النووي، فإنها تؤكد على أن ثمة حاجة ملحة لبدء المفاوضات بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح دون تأخير. وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة من جديد استعدادها التام لبدء مفاوضات بشأن برنامج لإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة، على مراحل، يشمل إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تحظر استحداثها وإنتاجها وتكديسها واستعمالها، وتنص على تدمير تلك الأسلحة، على نحو يؤدي إلى إزالتها على الصعيد العالمي بطريقة غير تمييزية وقابلة للتحقق، في إطار زمني محدد.

١٧- وفي هذا الصدد، تُشدّد المجموعة على وجوب أن تُطبّق على جميع تدابير نزع السلاح النووي المبادئ الأساسية للشفافية والتحقق واللارجعة.

١٨- وتؤكد المجموعة من جديد أن عمليتي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي مترابطتان ارتباطاً جوهرياً وأن كلاً منهما تعزز الأخرى.

١٩- وتشدد مجموعة الـ ٢١ على أن إحراز تقدم في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، بجميع جوانبه، لا غنى عنه لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وتؤكد المجموعة من جديد أن الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي، والنهج العالمية والإقليمية، وتدابير بناء الثقة، هي أمور يكمل بعضها بعضاً وينبغي السير فيها على نحو متزامن، كلما أمكن ذلك، من أجل تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٢٠- وتؤكد المجموعة من جديد أن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد لعدم استعمالها أو التهديد باستعمالها. وريثما تتحقق الإزالة الكاملة لهذه الأسلحة، تعيد المجموعة تأكيد الحاجة الملحة لإبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانوناً يعطي الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات فعالة بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها باعتبارها مسألة ذات أولوية عالية. وتعرب المجموعة عن قلقها من أنه على الرغم من التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية وطلبات الدول غير الحائزة لها منذ أمد طويل بالحصول على تلك الضمانات الملزمة قانوناً، لم يتحقق أي تقدم ملموس في هذا الصدد. ومما يثير قلقاً أكبر أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تتعرض ضمناً أو صراحة لتهديدات نووية من بعض الدول الحائزة لتلك الأسلحة بما يخالف التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وتدعو المجموعة أيضاً إلى بدء إجراء مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق على اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها تحت أي ظرف من الظروف وفقاً لقرار الجمعية العامة A/RES/72/59.

٢١- وتعرب المجموعة عن قلقها إزاء نظريات الدفاع الاستراتيجي للدول الحائزة للأسلحة النووية ومجموعة الدول التي تضع مبررات لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، وفي هذا الصدد، يتبين أن ثمة حاجة حقيقية وملحة إلى إلغاء دور الأسلحة النووية في النظريات الاستراتيجية والسياسات الأمنية، تقليلاً لخطر استعمال هذه الأسلحة في يوم من الأيام إلى أدنى حد وتيسيراً لعملية إزالتها. وفي هذا الصدد، تذكّر المجموعة بتأييدها القوي لأهداف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤١/٧٢، المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بعنوان "تخفيض الخطر النووي"، فضلاً عن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/71/53 بشأن "تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية".

٢٢- وتشدد مجموعة ال ٢١ على أهمية تحقيق عالمية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على نحو يشمل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية التي ينبغي، في جملة أمور، أن تسهم في عملية نزع السلاح النووي. وتكرر المجموعة التأكيد على أنه إذا أُريدَ لأهداف هذه المعاهدة أن تتحقق تماماً، فلا بد من أن يستمر التزام جميع الدول الموقعة عليها، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، بنزع السلاح النووي.

٢٣- وتؤكد المجموعة من جديد الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، وتعرب عن عزمها على تشجيع نهج تعددية الأطراف باعتباره المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه المفاوضات في هذين المجالين. وفي هذا الصدد، تدعم المجموعة بقوة أهداف قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/72/48، المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بشأن "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".

٢٤- وتعرب دول مجموعة ال ٢١ الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عن خيبة أملها وعن بالغ قلقها لأن ثلاث دول أطراف، من بينها دولتان تتحملان مسؤولية خاصة بصفتها وديعتين لمعاهدة عدم الانتشار ودولتين مشتركتين في تقديم القرار المتعلق بالشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدتها لعام ١٩٩٥، عرقلت تحقيق توافق الآراء بشأن مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر التاسع لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك عملية إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو الوارد في قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. ومن شأن ذلك أن يقوّض الجهود الرامية إلى تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار برمته. وتعيد دول مجموعة ال ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التأكيد على أن قرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط لا يزال يشكل الأساس لإنشاء تلك المنطقة وأنه يظل صالحاً إلى حين تنفيذه تنفيذاً كاملاً. وتعرب دول مجموعة ال ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أيضاً عن قلقها البالغ إزاء عدم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، ووفقاً للفقرة ٦ من هذا القرار، "تطلب إلى جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تمد يد التعاون وأن تبذل قصارى جهدها من أجل كفالة قيام الأطراف الإقليمية، في وقت مبكر، بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل"، وتؤكد من جديد أن المشاركين في تقديم القرار يجب أن يتخذوا جميع التدابير اللازمة لتنفيذه تنفيذاً كاملاً ودون مزيد من التأخير. وتعرب دول مجموعة ال ٢١ الأطراف في المعاهدة عن بالغ قلقها من أن استمرار عدم تنفيذ قرار ١٩٩٥، على نحو يتعارض مع القرارات المتخذة في مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية ذات الصلة، ينال من مصداقية المعاهدة ويخل بالتوازن الدقيق بين ركائزها الثلاث، مع الأخذ في الاعتبار أن التمديد غير المحدود للمعاهدة يرتبط ارتباطاً لا فكاك منه بتنفيذ قرار ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وفي هذا السياق، تؤكد دول مجموعة ال ٢١ الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من جديد الحاجة الملحة لانضمام إسرائيل إلى المعاهدة دون مزيد من التأخير وإخضاع جميع منشآتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلى الرغم من أن عدم التوصل إلى اتفاق بشأن وثيقة ختامية يمكن أن يقوض نظام معاهدة عدم الانتشار، فإن دول مجموعة ال ٢١ الأطراف في المعاهدة تشدد على استمرار صلاحية جميع الالتزامات ذات الصلة المقدمة

في أعوام ١٩٩٥، و٢٠٠٠ و٢٠١٠، ولا سيما التعهد الذي لا لبس فيه بنزع السلاح النووي، وتدعو إلى تنفيذ هذه الالتزامات تنفيذاً كاملاً دون مزيد من التأخير.

٢٥- وتود المجموعة أيضاً أن تؤكد من جديد حق كل دولة غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية للأغراض السلمية وإنتاجها واستعمالها دون تمييز.

٢٦- وتؤكد المجموعة من جديد استعدادها لتقديم مساهمات بناءة في عمل المؤتمر، وتود في هذا الصدد الإشارة إلى محتويات الوثائق CD/36/Rev.1؛ وCD/116؛ وCD/341؛ وCD/819؛ وCD/1388؛ وCD/1462؛ وCD/1570؛ وCD/1571؛ وCD/1923؛ وCD/1938؛ وCD/1959؛ وCD/1999؛ وCD/2044؛ وCD/2063؛ وCD/2099 التي قدمتها مجموعة الـ ٢١ لهذه الغاية.

٢٧- وتخطط المجموعة علماً بالمناقشات الموضوعية والتفاعلية غير الرسمية المتعلقة بنزع السلاح النووي التي جرت في مؤتمر نزع السلاح في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤، عملاً بالجدول الزمني لأنشطة دورة ٢٠١٤ الوارد في الوثيقة CD/1978، وفي يومي ١١ و١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥، عملاً بالجدول الزمني لأنشطة دورة ٢٠١٥ الوارد في الوثيقة CD/2021، وفي الفترة من ٨ إلى ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، في إطار الفريق العامل بشأن المسار المستقبلي المنشأ بموجب المقرر CD/2090.

٢٨- وانطلاقاً من الالتزام القوي لمجموعة الـ ٢١ بنزع السلاح النووي وبإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، تكرر المجموعة التأكيد على الخطوات المحددة التالية:

(أ) إعادة تأكيد الالتزام القاطع للدول الحائزة للأسلحة النووية بإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة؛

(ب) إلغاء دور الأسلحة النووية في العقائد الأمنية؛

(ج) اتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية تدابير ترمي إلى تخفيض الخطر النووي، مثل إخراج الأسلحة النووية من حالة الاستنفار وتخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية؛

(د) التفاوض للتوصل إلى صك عالمي وغير مشروط ومُلزم قانوناً لإعطاء الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها؛

(هـ) التفاوض في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع اتفاقية للأسلحة النووية تحظر استحداثها وإنتاجها وتكديسها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، وتنص على تدمير تلك الأسلحة، بما يُفضي إلى إزالة الأسلحة النووية على النطاق العالمي وعلى نحو غير تمييزي وقابل للتحقق ضمن إطار زمني محدد.

٢٩- وفي الختام، تُنوّه مجموعة الـ ٢١ مع الارتياح بالأنشطة التي نُظّمت في أنحاء العالم للاحتفاء بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه "اليوم الدولي للإزالة التامة للأسلحة النووية"، المكرّس لتدعيم هذا الهدف، بما في ذلك عن طريق تعزيز التوعية والتنقيف بشأن الخطر الذي تتعرض له البشرية من جراء الأسلحة النووية وضرورة الإزالة التامة لهذه الأسلحة، بغية تعبئة الجهود الدولية صوب تحقيق هذا الهدف. وتهيب في هذا السياق بالدول الأعضاء المشاركة كل عام على أعلى مستوى ممكن في الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي تعقده الجمعية العامة لمدة يوم واحد

للاحتفال بهذا اليوم الدولي والترويج له، وتدعو أيضاً الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والبرلمانيين ووسائل الإعلام والأفراد إلى اتخاذ تدابير إضافية كل عام للاحتفال بهذا اليوم.
